S/2018/1068

الأمم المتحدة



Distr.: General
30 November 2018
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

عملا بطلب مجلس الأمن الوارد في قراره ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، يشرفني أن أقدم المعلومات المستكملة المطلوب تقديمها كل ٣٠ يوما، التي تغطي الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عن التقدم السياسي والتقني المحرز صوب إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ وعن العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة ومرفقها.

(*توقيع*) أنطونيو **غوتيريش**



041218 041218 18-20654 (A)



المرفق

معلومات مستكملة مقدمة من الأمين العام عن التقدم المحرز في العملية الانتخابية وفي تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ في جمهورية الكونغو الديمقراطية (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨)

١ - تقدَّم هذه المعلومات المستكملة، التي تغطي التطورات في الفترة من ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عملا بالقرار ٢٤٠٩ (٢٠١٨)، الذي طلب فيه مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم خطيا إليه كل ٣٠ يوما معلومات مستكملة عن التقدم السياسي والتقني المحرز صوب إجراء الانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وعن العقبات التي تعترض تنفيذ الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

أولا - التطورات السياسية الرئيسية المتصلة بالعملية الانتخابية وبتنفيذ الاتفاق السياسي

٢ - اتسمت التطورات السياسية باستمرار التقدم المحرز في الأعمال التحضيرية للانتخابات.

٣ - ونظم منبر الجبهة المشتركة من أجل الكونغو تجمعا ضخما في كينشاسا في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر لتقديم مرشحه الرئاسي، إيمانويل رامازاني شاداري. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، قدمت الجبهة المشتركة من أجل الكونغو فريقها الانتخابي الذي يتألف من عدة شخصيات سياسية وثقافية ورياضية ودينية، منها رئيس الوزراء برونو تشيبالا، ونائب رئيس الوزراء المكلف بالشؤون الداخلية والأمن، هنري موفا ساكانيي، ووزير الاتصال ووسائط الإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، لامبير مندي. وفي ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وقع تسعة من المرشحين الرئاسيين وزعماء المعارضة، منهم أدولف موزيتو، وجون بيير بيمبا، وماري - جوزي إفوكو، ومارتن فايولو، وموييز كاتومبي، إعلانا مشتركا يلتمس من اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات إبطال ترشيح السيد رامازاني شاداري بوصفه مرشح الجبهة المشتركة من أجل الكونغو بدعوى إساءة استخدام موارد الدولة لدعم التكتل. ورفض كبار أعضاء الأغلبية الحاكمة تلك المزاعم، مشيرين إلى أن موارد الجبهة المشتركة من أجل الكونغو تستمد من الأحزاب السياسية والأفراد الذين يؤيدون التكتل.

٤ - وواصلت المعارضة جهودها من أجل التوصل إلى موقف مشترك بشأن استخدام آلات التصويت وبشأن سجل الناخبين والاحتشاد وراء مرشح رئاسي واحد. وفي بيان مشترك صدر في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، كرر ١٣ من أعضاء المعارضة البارزين، منهم فريدي ماتونغولو، وماري - جوزي إفوكو، ومارتن فايولو، وثيودور نغوي، وفيتال كاميوهي ومرشحون رئاسيون آخرون، دعواتهم الموجهة إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لكي تعيد النظر في قرار استخدام آلات التصويت وتستعرض سجل الناخبين. غير أنه ظهرت خلافات بين أحزاب المعارضة بشأن استخدام آلات التصويت، إذ أعرب الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي عن اعتزامه المشاركة في الانتخابات ”سواء استخدمت آلات التصويت أو لم تُستخدم“ لتجنب المزيد من التأخير في إجراء الانتخابات. ولم يشارك الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي أيضا في المظاهرات المناهضة لاستخدام آلات التصويت وبشأن سجل الناخبين التي نظمت في جميع أرجاء البلد في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر. وردا على ذلك، حث أوليفيي كاميتاتو، مدير ديوان موييز كاتومبي المنتمي إلى تكتل ”معا من أجل التغيير“ وشخصيات معارضة رئيسية أخرى، أحزاب المعارضة على الامتناع عن الأعمال التي يمكن أن تؤدي إلى ”تشتيت شمل المعارضة السياسية“.

٥ - وفي ظل هذه الخلفية، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر، في جنيف، وقّع زعماء المعارضة أدولف موزيتو، وفيليكس تشيسيكيدي، وفريدي ماتونغولو، وجون بيير بمبا، ومارتن فايولو، ومويز كاتومبي، وفيتال كاميرهي، على اتفاق ينطوي على تشكيل تحالف جديد يسمى ''لاموكا''. وأصدر التحالف إعلانا يعين مارتن فايولو مرشحا رئاسيا مشتركا له ويؤكد نيته المشاركة في انتخابات ٢٣ كانون الأول/ديسمبر، ويرفض في الوقت نفسه استعمال آلات التصويت، ويطالب بتنقية سجل الناخبين وتنفيذ تدابير لبناء الثقة من أجل إجراء انتخابات شفافية وشاملة للجميع وذات مصداقية وسلمية. غير أنه في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر. انسحب من الاتفاق السيد تشيسيكيدي والسيد كاميرهي، مشيرين إلى السخط الذي أعرب عنه كل من حزبيهما السياسيين بسبب اختيار السيد فايولو مرشحا مشتركا. وعاد السيد فايولو إلى كينشاسا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ولقي ترحابا من مئات من أنصار التحالف. وفي الوقت نفسه، واصلت منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية القيام بدور نشط في العملية الانتخابية واستخدمت وضعها لتعزيز توافق الآراء. وفي أعقاب بيان مشترك أصدرته منظمات المجتمع المدني في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، دعت اللجنة العلمانية للتنسيق في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر إلى توافق في الآراء من أجل تسوية الخلافات المستمرة حول العملية الانتخابية. وكرر هذه الرسالة رئيس أساقفة كينشاسا الجديد، فريدولين أمبونغو، الذي ارتأى أن استخدام آلات التصويت ''ينبغي ألا يعرقل العملية الانتخابية'' ودعا إلى إجراء مشاورات ثلاثية بين المعارضة والأغلبية الرئاسية واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل التوصل إلى حل وسط. ولم يعقد أي اجتماع بين المرشحين الرئاسيين البالغ عددهم ٢١ مرشحا واللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي غضون ذلك، في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، اختتم مؤتمر الأساقفة الكاثوليك المؤلف من ٤١ عضوا اجتماعه العام الاستثنائي الذي دام ثلاثة أيام في كينشاسا بإصدار رسالة وقّعها ٤١ من رؤساء الأساقفة والأساقفة، أشاروا فيها إلى عزم اللجنة على تنظيم انتخابات رئاسية وانتخابات تشريعية وإقليمية وطنية في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، وحثوا الشعب الكونغولي على اغتنام هذه المناسبة لممارسة حقه السيادي بوصفه سيد مصيره لاختيار قيادة قادرة على تحقيق رفاهه.

٦ - وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت فترة الحملة الانتخابية الرسمية الممتدة لشهر واحد في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وستنتهي الحملة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وافتتح رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، جوزيف كابيلا، حملة إيمانويل رامازاني شاداري، المرشح الرئاسي للجبهة المشتركة من أجل الكونغو، في مزرعة خاصة يملكها الرئيس كابيلا في كينغاكاتي بالقرب من كينشاسا. وقد حضر هذا الحدث أعضاء رئيسيون في تكتل الجبهة المشتركة من أجل الكونغو. وبالمثل، ورد أن أنشطة الحملة الانتخابية الخاصة بالتكتل بدأت في بوكافو (كيفو الجنوبية)، وكاليمي (تانغانيكا)، ولوبومباشي (كاتانغا العليا)، وكولويزي (لوالابا)، وغوما (كيفو الشمالية)، وكيسانغاني (تشوبو). وفي الوقت نفسه، لوحظ افتتاح باهت لحملة المعارضة إلى جميع أنحاء البلد. وفي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، في نيروبي، أعلن زعيما الاتحاد من أجل الديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاتحاد من أجل الأمة الكونغولية، فيلكس تشيسيكيدي وفيتال كاميرهي، أنهما قد اتفقا على تحالف للمشاركة في الانتخابات المقبلة، يكون فيه السيد تشيسيكيدي هو المرشح الرئاسي. وأعلنا كذلك أنهما سيعودان إلى كينشاسا في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر.

ثانيا – التطورات الانتخابية الرئيسية المتصلة بتنفيذ الاتفاق السياسي

ألف – التطورات الانتخابية

٧ – ظلت الأعمال التحضيرية لانتخابات ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ تحقق إنجازات كبرى. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر، ترأس الرئيس كابيلا اجتماعاً حضره كبار المسؤولين الحكوميين، ورئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، كورنيي نانغا، وممثلتي الخاصة، ليلى زروقي، لاستعراض التقدم المحرز في العملية الانتخابية. وفي ذلك الاجتماع، أعلنت الحكومة أن ٣٢٢,٢ مليون دولار قد صرف إلى اللجنة من أصل مبلغ الـ ٤٣٢ مليون دولار الذي خصص لميزانية الانتخابات. وفي نفس اليوم، دشن وزير الاتصال ووسائط الإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة، لامبير مندي، محطة إذاعية جديدة تديرها اللجنة من أجل التوعية بالعملية الانتخابية.

٨ – وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، في احتفالات نُظمت في كينشاسا، أعلن نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية والأمن، هنري موفا ساكانيي، عن تسليم ١٥٠ شاحنة، و ١٧١ شاحنة صغيرة، و ٢٠ طائرة، و ١ ٨٠٠ دراجة نارية إلى رئيس اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات من أجل توزيع المواد الانتخابية في جميع أنحاء البلد. ووفقا للجنة، حتى ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، كان في البلد معظم المواد الانتخابية و ٣٨ من الـ ١٠٥ ٢٥٧ آلة تصويت المتوقعة، ووصلت بقية آلات التصويت إلى ميناءي مومباسا، في كينيا، ودار السلام، في جمهورية تنزانيا المتحدة.

٩ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تدريب ما يصل إلى ٥٠٠ ٠٠٠ من موظفي الانتخابات على إجراء عمليات الاقتراع في مراكز الاقتراع الـ ٧٥ ٥٦٣. وكثفت اللجنة أيضا أنشطة التربية المدنية وتثقيف الناخبين ونظمت مناسبات للتوعية تتعلق باستخدام آلات التصويت. ودعمت بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية عمل اللجنة من أجل كفالة تنفيذ معظم التوصيات التي قدمتها مؤسسة وستمنستر للديمقراطية فيما يتعلق باستخدام آلات التصويت، وساعدت في تحديد تدابير بديلة عند الضرورة. وذكرت اللجنة أن ١٥ توصية من أصل ١٨ توصية قد نفذت وأنه تجري معالجة التوصيات المتبقية. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، صرح رئيس اللجنة بأنه، حتى ذلك التاريخ، أوصلت اللجنة ٧٠ في المائة من مجموعات الأدوات والمواد الانتخابية إلى وجهاتها النهائية وأن الـ ٣٠ في المائة المتبقية ستصل إلى وجهاتها بحلول ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ على أبعد تقدير.

١٠ – وفيما يتعلق بالترتيبات الأمنية الخاصة بالمرشحين الرئاسيين، أعلنت الشرطة الوطنية الكونغولية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عن تخصيص ٢٥ من أفراد الأمن لكل من المرشحين الرئاسيين الـ ٢١ لحمايتهم، على النحو المنصوص عليه في القانون الانتخابي.

١١ – وفي الوقت نفسه، واصلت شرطة الأمم المتحدة توفير التدريب والدورات التدريبية لتجديد المعلومات لأفراد الشرطة الوطنية الكونغولية في جميع أنحاء البلد. وحتى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، حضر تلك الدورات ٢ ١٦٣ فردا من أفراد الشرطة، منهم ٢٨١ امرأة. ونفذت شرطة الأمم المتحدة أيضا أنشطة للتوعية بدور قوات الأمن خلال الانتخابات، استهدفت ٦٧٥ فردا من أفراد الشرطة، منهم ٥١ امرأة. وفي الوقت نفسه، نفذت القوة التابعة للبعثة عمليات محاكاة بالتعاون مع القوات المسلحة للجمهورية الكونغو الديمقراطية.

١٢ - وأعلنت منظمات المجتمع المدني الوطنية عن اعتزامها نشر عشرات الآلاف من المراقبين في الأجلين الطويل والقصير من أجل تعزيز شفافية ومصداقية العملية. وأشارت أيضا الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى أنها ستوفد بعثة لمراقبة الانتخابات، من المتوقع أن تصل في أوائل كانون الأول/ديسمبر. وفي الوقت نفسه، في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات عملية اعتماد الشهود الخاصين بالأحزاب السياسية ومراقبي الانتخابات والصحفيين.

١٣ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، سافرت بعثة المجلس الاستشاري للانتخابي التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي إلى كينشاسا، حيث التقت بممثلي اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، والمجلس الوطني لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية والحكومة، بما يشمل الرئيس كابيلا ونائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية، ليونار شي أوكيتوندو، الذي أعطى ضمانات على أن عمليات الاقتراع ستجري وفقا للمعايير الدولية ولمبادئ الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وتلقى الاتحاد الأفريقي أيضا دعوة رسمية من اللجنة لإيفاد مراقبين انتخابيين.

١٤ - ونظرا لتفشي وباء إيبولا وما يتعلق به من شواغل، تنفذ وزارة الصحة واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات تدابير لضمان إجراء الانتخابات في المناطق المتضررة.

باء - القيود المفروضة على الفضاء السياسي والعنف المتصل بتنفيذ الاتفاق السياسي في السياق الانتخابي

١٥ - في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، نظمت أحزاب المعارضة مظاهرات في جميع أنحاء البلد احتجاجا على استخدام آلات التصويت وتسجيل الناخبين. ومرت المظاهرات في ظروف سلمية، ولكن ألقي القبض على ٥١ شخصا على الأقل، منهم ٥ نساء، وأطلق سراحهم في وقت لاحق. ونظمت مظاهرات في تسع مدن، منها كينشاسا وغوما، ولكن السلطات منعتها في سبع مدن أخرى، وذلك أساسا لأسباب أمنية أو بسبب الحظر العام المفروض على المظاهرات.

١٦ - وجرى توثيق حالات جديدة للقيود المفروضة على الحيز الديمقراطي، تتعلق بأمور منها حرية التعبير والتجمع السلمي، بينما ظل يُرخص بصورة انتقائية للأنشطة السياسية المشروعة. ومن بين المواقع الأخرى، لوحظت القيود المفروضة على الحيز الديمقراطي في مقاطعة كاتانغا العليا، حيث اعتُقل تعسفا أعضاء من حزب الاتحاد الوطني لفيدراليي الكونغو المعارض على أيدي أفراد من الشرطة الوطنية الكونغولية في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر في طريق عودتهم من أحد الاجتماعات السياسية. وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، في كينشاسا، تعرض ١٠ من نشطاء الحزب السياسي المسمى الحركة اللومومبية التقدمية للضرب والاعتقال التعسفي على أيدي عناصر من الحرس الجمهوري. وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أطلق بكفالة سراح ١٧ من أعضاء حركة المواطنين المسماة ''اليقظة الوطنية'' بعد إلقاء القبض عليهم في ١ تشرين الثاني/نوفمبر على أيدي أفراد من الشرطة الوطنية الكونغولية خلال حملة توعية تتعلق برصد العملية الانتخابية. ونقلوا بعد ذلك إلى سجن ماكالا المركزي في كينشاسا، ووجهت إليه تهمة التحريض على العصيان المدني.

جيم – تدابير بناء الثقة

١٧ – لم يحرز تقدم مهم في تنفيذ تدابير بناء الثقة المتوخاة في الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦. ففي بيان مؤرخ ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، أعربت الرابطة الكونغولية للجوء إلى القضاء وجهات معنية أخرى عن أسفها لعدم تنفيذ الاتفاق السياسي، ودعت إلى الإفراج عن السجناء السياسيين، بما يشمل أصحاب القضايا ذات الدلالات الرمزية. وفي تطور ذي صلة بالموضوع، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، لاحظ رئيس أساقفة كنشاسا الجديد، فريدولين أمبونغو، أنه لم يحرز أي تقدم في القضايا ذات الدلالات الرمزية، بما في ذلك قضيتا يوجين ديومي ندونغالا وجون كلود موييامبو. غير أن الحكومة ظلت تزعم أنه لم يبق رهن الاحتجاز أي سجين سياسي، وأكدت أن بعض العناصر السياسية الفاعلة تقضي عقوبات متعلقة بجرائم أدينت بسببها. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان، ما زال ما لا يقل عن ١٣٠ سجيناً سياسياً قيد الاحتجاز، بما يشمل عناصر ناشطة في المجتمع المدني وفي مجال الدفاع عن حقوق الإنسان. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ذكر وزير الاتصال ووسائط الإعلام والمتحدث الرسمي باسم الحكومة أنه لن يُفرج عن أي من السجناء في القضايا ذات الدلالات الرمزية، لأن الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ لم يشر إليهم. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر المجلس الوطني لرصد الاتفاق والعملية الانتخابية بيانا حث فيه الحكومة، في جملة أمور، على مواصلة الجهود الرامية إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة المنصوص عليها في الاتفاق السياسي تنفيذا تاما، بما يشمل ما أشار إليه بالسجناء السياسيين وسجناء الرأي والسجناء المعفو عنهم، فضلا عن أفراد حركات المواطنين. ودعا البيان أيضا المجلس الأعلى للوسائط السمعية والبصرية والاتصالات إلى كفالة المساواة بين المرشحين الرئاسيين في الوصول إلى وسائط الإعلام العامة. وعلى الرغم من الضمانات التي قدمتها اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات في أوائل تشرين الأول/أكتوبر من أجل إشراك السلطات المعنية في كفالة المساواة في تغطية أنشطة جميع المرشحين على شاشة التلفزيون العام، لم تتخذ بعد تلك الخطوات.

ثالثا – المساعي الحميدة المبذولة من أجل تنفيذ الاتفاق السياسي

١٨ – في إطار متابعة ولاية المساعي الحميدة التي كلفت بها ممثلتي الخاصة، اجتمعت ممثلي مع الرئيس كابيلا وسافرت إلى زامبيا في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر للاجتماع مع الرئيس لونغو بصفته الرئيس الحالي لهيئة الشؤون السياسية والدفاع والأمن التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ودارت المناقشات حول الحالة الأمنية في السياق الانتخابي الحالي ومسائل أخرى محل اهتمام مشترك. وفي السياق نفسه، واصلت التشاور مع المرشحين الرئاسيين الرئيسيين، والتقت بمفوض الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن، إسماعيل شرقي، الذي زار جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ٨ إلى ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وناقشت مسألة الإيفاد المرتقب لمراقبين انتخابيين مع المجلس الاستشاري الانتخابي التابع للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. واجتمع ممثلو البعثة أيضا مع وزيري العدل وحقوق الإنسان من أجل الدعوة إلى تنفيذ تدابير بناء الثقة.

رابعا – ملاحظات

١٩ – أرحب بالتقدم المتواصل المحرز في تنفيذ الجدول الزمني الانتخابي وبالمشاركة البنّاءة من جانب جميع الجهات المعنية على الصعيد الوطني في العملية. وأشير إلى أنه، في معظم الحالات، تمكنت الأحزاب السياسية المعارضة من القيام بأنشطة في المدن الرئيسية في ظروف سلمية. وأرحب بهذا الانفتاح في الحيز السياسي وبالسلوك المهني للأجهزة الأمنية وأحث على مواصلة هذا التقدم.

٢٠ – وعلى نفس السياق، أرحب بالأعمال التحضيرية التي قام بها الشركاء الوطنيون والدوليون لمراقبة العملية الانتخابية. ويشجعني التزام الجهات الفاعلة الوطنية بنشر مراقبين في جميع أنحاء البلد، ويسرني أن ألاحظ مشاركة الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي في هذا الصدد. وأدعو السلطات إلى تيسير النشر الفوري لجميع بعثات المراقبة بغية زيادة شفافية العملية.

٢١ – ومع ذلك، ما زال الترخيص للأنشطة السياسية المشروعة يمنح بشكل انتقائي، وما زالت حالات تخويف الناشطين السياسيين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان مستمرة. وبالتالي، فإنني أكرر دعوتي السلطات الوطنية إلى احترام حقوق سكان جمهورية الكونغو الديمقراطية في ممارسة حرياتهم في التعبير والتجمع السلمي وفقا للدستور والتشريعات السارية. وبالمثل، أحث السلطات على إتاحة إمكانية الوصول إلى وسائط الإعلام العامة لجميع العناصر الفاعلة السياسية، بغية تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية.

٢٢ – وما زلت أيضا أشعر بالقلق من مستوى انعدام الثقة الذي تعرب عنه الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والمعارضة فيما يتعلق بالعناصر الرئيسية للعملية الانتخابية، ولا سيما فيما يتعلق بآلات التصويت وسجل الناخبين، ويؤسفني كون المشاورات التقنية بين اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات والمرشحين الرئاسيين لم تحرز أي تقدم. وإني أعتقد اعتقادا راسخا بأنه يمكن إيجاد أرضية مشتركة من خلال الحوار وأحث جميع الجهات المعنية على الصعيد الوطني على وضع مصالحها الحزبية جانبا والعمل على تشجيع توافق الآراء. وتحديدا، أدعو اللجنة إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات لتبديد الشكوك حول نزاهة عملتي الاقتراع وتجميع النتائج.

٢٣ – وبوصول العملية الانتخابية إلى مرحلتها النهائية الحاسمة والشروع في الحملات الانتخابية، تشكل الثقة في نزاهة ومصداقية العملية شرطا أساسيا لقبول النتائج من جانب الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني والجمهور. فالخروج بنتائج انتخابية مطعون فيها يمكن أن يقوض مسار جمهورية الكونغو الديمقراطية في توطيد السلام والحكم الديمقراطي، وينطوي على تداعيات إقليمية خطيرة. وما زال هناك مجال متاح لاتخاذ إجراءات مجدية لبناء الثقة وفقا لأحكام الاتفاق السياسي المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، وهو ما من شأنه المساهمة إلى حد كبير في مصداقية الانتخابات، وبالتالي تقليل احتمالات العنف بعد إجراء الانتخابات. والقيام بخطوات إيجابية في هذا الاتجاه يتطلب حيزا سياسيا كافيا لإجراء الحملات الانتخابية، وتحقيق المساواة في وصول جميع المرشحين إلى وسائط الإعلام والاتساق في تطبيق تدابير للسماح للمظاهرات السياسية السلمية التي أجريت في العديد من المدن الرئيسية بأن تستمر في جميع أنحاء البلد.

٢٤ - أدعو الجهات المعنية على الصعيد الوطني إلى اغتنام هذه الفرصة للوصول بالعملية إلى خاتمة مثمرة تمشيا مع التطلعات الحقيقية لشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية في اختيار قادته في انتخابات ذات مصداقية وشفافة وسلمية، تُتوج بانتقال السلطة بشكل سلمي وديمقراطي. وأشجع الجهات الفاعلة على الصعيدين الإقليمي والدولي على مواصلة دعم العملية السياسية والانتخابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى مواصلة انخراطها في فترة ما بعد الانتخابات. وأؤكد من جديد استعداد الأمم المتحدة لتقديم الدعم التقني واللوجستي لتنظيم عمليات الاقتراع ومرافقة شعب البلد في هذا المنعطف التاريخي.